

نووي إيران: انكشاف حقيقة الاستهدافات الأميركية

■ **حميدي العبدالله**

كشفت الجولة الأخيرة التي عقدت الاسبوع الماضي بين إيران ومجموعة I+5+، حقيقة الاستهدافات الأميركية لإيران والمنطقة.
والمنطقة الأولى يكشف النقاب عن أنّ الأسباب التي أدت إلى عدم حصول تقدم في الجولة الجديدة ليست لها أي علاقة بالملف النووي الإيراني، أو على الأقل بالقضايا التي يطرحها الملف النووي الإيراني والتي تندرج في صلبه لم تكن الأساس في وصول جولة المفاوضات إلى ما وصلت إليه، ويات في حكم المؤكد أنه لن يتم التوصل إلى الاتفاق النهائي قبل حلول 20 تموز المقبل، موعد انتهاء مدة الاتفاق الانتقالي.

كشفت الجولة الجديدة من المفاوضات أن واشنطن عادت من جديد إلى التركيز على ضرورة أن يشمل أي اتفاق بين إيران ودول I+5+، تفاهما على ترسانة إيران الصاروخية، وأيضاً على ملفات وقضايا سياسية أخرى في المنطقة مثل سورية والعراق والبحرين وأمن الخليج والصراع العربي-الصهيوني.

تأكدت في ضوء طرح الولايات المتحدة هذه القضايا الجانبية، والتي لا صلة لها بمزاعم الغرب حول برنامج إيران النووي والقلق من طابعه العسكري، حقيقتان:

الحقيقة الأولى، أنّ الخلاف بين الولايات المتحدة، ومعها الدول الغربية، وإيران لم يكن فعلاً حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، فطهران كانت تشدد منذ فترة طويلة، رغم تغير الرؤساء، على أنّ برنامجها النووي سلمي، وأنها لا تطمح إلى مرحلة عسكرية هذا البرنامج، وبخاصة إلى مرحلة صنع القنبلة النووية، ولكنّ الغرب كان يزعّم دائماً وجود برنامج وأجندة إيرانيين سريين على هذا الصعيد، في محاولة لعرقلة الوصول إلى تفاهم حول برنامج إيران السلمي.

الحقيقة الثانية أنّ الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية كانت ولا زالت تستغل أذعاء الطابع العسكري لبرنامج إيران النووي لممارسة الضغط عليها والعمل وابتزازها بغية الحصول على تنازلات تتصل بنهج إيران الاستقلالي ومقاومتها مشاريع الهيمنة والتبعية.

اليوم توضحت هذه الحقائق وكشف بشكل صريح عن حقيقة الاستهداف الأميركي والغربي لإيران، فما تسعى إليه واشنطن وحلفاؤها الغربيون هو تدمير كل مصادر قوة إيران الذاتية، خاصة قدراتها الصاروخية، ولهذا السبب أصرت واشنطن في الجولة الأخيرة على طرح هذه المسألة على جدول الأعمال. كما تسعى واشنطن ليس إلى تدمير قدرات إيران الذاتية التي تحمي استقلالية سياستها الداخلية والإقليمية والدولية فحسب، بل تسعى من خلال ربط قضايا إقليمية بالملف النووي الإيراني إلى دفع طهران إلى أن تكون أداة في الاستراتيجية الأميركية لفرض الهيمنة على المنطقة وحماية هذه الهيمنة، تحديداً في منطقة الخليج.
بمعنى آخر، تسعى الولايات المتحدة والدول الغربية التي تدور في فلكها، إلى فرض المعادلة الآتية على إيران: مقابل السماح لها بامتلاك دورة إنتاج الوقود النووي للأغراض السلمية، عليهان أن تقبل بهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة والتعاون مع الحكومات الغربية التي تدور في فلكها، وأن تتخلّى عن مصادر قوتها الذاتية التي تحمي أمنها القومي وفي مقدمها الأسلحة الصاروخية.

بديهي أنّ ما تتطلع إليه واشنطن ول بل يق مندرجاً في إطار احتواء برنامج إيران النووي، إلى العزل دون تحوله إلى برنامج عسكري، بل إعادة إيران إلى عصر جديد، وتحويل الدولة الإيرانية إلى جرم يدور في الفلك الأميركي، وإلى أداة في سياسة الهيمنة الغربية على غرار ماكانت عليه حال إيران في عهد الشاه.

■ **عامر التل***

لم تكن مصادفة إطلاق شعار «سوا» على حملة المرشح للانتخابات الرئاسية في الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد، فالمتأمل في مضامين هذه الأحراف يدرك عمق ما تعنيه تلك الأحراف الكبيرة في معانيها ومضامينها.

«سوا» في محاربة الإرهاب والإرهابيين وتطهير سورية منهم ومنمن يشغل هؤلاء الإرهابيين الأوغاد. «سوا» لإعلان انتصار سورية على المشروع الصهيوني الأميركي الرامي إلى تقنيت سورية والمنطقة وإنشاء دول طائفية ومذهبية. «سوا» لدعم بوسائل الجيش العربي السوري والانتفاف حولهم في تصديهم للحرب الكونية التي نشئن على سورية باستخدام أدوات من تنظيمات تكفيرية وهابية وبدعم من آل سعود ومشيخات الخليج والعدو الصهيوني وأميركا والعفمايين الجدد، تلك التنظيمات التي تتبنى ثقافة توراتية تقوم على قتل الأغيار.

«سوا» لضمان وحيدة أراضي الجمهورية العربية السورية ومنع تفرّيها، فلما حاول ويحاول مرتزقة العدو الصهيوني وأميركا والرجعية العربية. لكن سورية كئنتة واحدة في قيادتها تفشل هذه المشاريع التفنيتية كلها.

«سوا» لأجل العمل على وحدة المشرق كله بقيادة سورية المنتصرة، ليكون كتلة واحدة في وجه أعداء الأمة، ولإعادة الاعتبار إلى أمة قوية عظيمة: قوية بشعبها، غنية بمواردها، فامتنا التي تقلت أكثر من اثنين في الماضي لن يعجزها أن تقلل هذا التئين الجديد.

«سوا» لأجل أن تبقى المقاومة ثقافة ونهجا هي السائدة في مواجهة عدونا الجودي، العدو الصهيوني ومن وراءه من إمبريالية ورجعية

البناء

«سوا» مع قائد الانتصار والأمة

عربية وعملاء وأدوات وجواسيس .

«سوا» لإعادة إعمار سورية التي دمرتها عصابات تنجياهو وأوباما والوهابية كي تعود مثل طائر الفينيق، تنهض من بين الدمار والركام لتعيد نهضتها واقترانها وعمرانها، فليس عارا أنّ تنكب بل العار أنّ تحوّلنا النكبات من أشخاص أقوياء إلى جبناء.

«سوا» مع الرئيس بشار الأسد الذي يقول لسان حاله: إن كنتم ضغفاء وقيتكم بصدري، وإن كنتم جبناء أقصيتكم عنّي. أما إذا كنتم أقوياء فسوف أسير بكم إلى النصر، ونحن لا نقبل أنّ نكون ضغفاء أو جبناء إنما أقوياء نسير نحو النصر وعزّ الأمة.

«سوا» لأجل مواجهة جماعات الإسلام السياسي الأميركي أكلي لحوم البشر وقاطعي الرؤوس، أدوات العدو الصهيوني الذين يفاخرون بعلاقتهم معه ودعمه لهم وعندهم أنّ «الغاية تبرر الوسيلة».

«سوا» للاحتكام لصناديق الاقتراع ولصناديق المتفجرات والموت والدمار التي يزرعها أعداء الحياة للقضاء على الشعب السوري، ولبيّز الربيع الحقيقي لا ربيع أوباما و اردوغان وبتنجاها ومشيخات الخليج التي تعاني تصرخ الأرض ويعاني فيها الإنسان الأمزّين من الحرمان من أبسط حقوقه.

«سوا» لأجل العز، والكرامة، والوحدة. ومع أسد الأمة وقائد النصر بشار حافظ الأسد نسير نحو الانتصار.

✽ **رئيس تحرير شبكة الوحدة الإخبارية في الأردن**

على وقع «النكبة»...

لا تراجع ولا استسلام

■ **إيهاب حسن***

من المؤكد أنّ النكبة التي تسبّبت بتهجير 800 ألف فلسطيني من قراهم ومذنبهم في فلسطين ووصل عددهم رامها إلى نحو خمسة ملايين لاجئ، ليست مجرد حدث نستذكره في 15 أيار من كل عام؛ بل إن بصماتها أضحت مثل الوشم الذي لا يُحوى، وآثارها محفورة في داخلنا، وتتوارث الأجيال أحاسيس هذه النكبة التي لا تتوارى بل تزداد وتتعمق يوماً فأخر، حتى أنّ العروبة والقومية تراجعا أمام القطرية والتفتيت... لأنّ السؤال الذي يجدر طرحه: إلى متى سنظل نبيكي على اللبن المسكوب؟!

إذا كانت فلسطين سكتت في مثل هذا الشهر قبل 66 عاماً من خلال التواطؤ والخيانة والخداع، فإن وطننا العربي ليفتصب يوماً بسبب التفريط والعجز وتاجيح الفنن هنا وهناك، وبدلاً من تحويل المصيبة التي حلت بالأمة للنهوض بها، أصبحت تردّد شعارات رنانة، حتى الصادقة منها فقدت معناها لكونها مجرد كلمات حماسية لا طائل منها.

ما يرثي له أنّ شعوبنا جردت كذلك من وعيها وذاكرتها، ما يجعلها مهيةً للسقوط في شرك الأعداء، وستقد بسهولة تامة أيضاً سلاحها المادي والمعنوي. لكن مع إحساننا بالحظ المحقد بنا وقيامنا بما يستدعيه منا هذا الإحساس من فعل، يمكن أنّ تتبدل حالنا لنفيع من حالة اللاوعي.

إذا كانت أول انتفاضة شعبية فلسطينية عام 1987 شكلت عبر «ثورة الحجارة»، حركة شعبية نجحت في زعزعة وضع الاحتلال القائم، فإن مفارقة الإبداع العربي أنه يتجسد بين الحين والآخر في السعي إلى استنشاف المفاوزات مع الكيان الصهيوني عبر الوسيط الأميركي الذي يدعون نزاهته.

يبدو أنّ العرب أدمنوا دور المفعول فيه، ويكفي أنّ ننظر إلى حالنا لندرك أنّ النكبة ما زالت مستمرة وتتجدد يوماً، في حين يتواصل المشروع الصهيوني رغم عثراته الذاتية، في ظل عدم وجود استراتيججة حقيقية حيال استمرار أو إيقاف مهزلة ما يسمى بعملية التسوية، إذ لا وجود لأي ورقة ضغط فعلية نستطيع من خلالها فرض شروطنا، بسبب حالة العجز والتشرّد وانتحاننا إلى محاربة بعضها البعض بدلا من توحيد جهودنا وطاقاتنا وتوجيهها نحو العدو الذي يسخر من تردائنا موقلةً أنّ الصراع العربي «الإسرائيلي» هو صراع وجود.

يخزن هيت التصيد، إذ لا قرارات قوية لاظفلتنا تلتّي آمال شعوبنا وطموحاتها وتتصدى للمخططات التوسعية الاستيطانية عبر الالتزام بالمشروع القومي الهودي ونيزد الخلافات البنيية لكي يستعيد النظام الرسمي هيئته ويلعلم أوراقه المبعثرة والمزقة معطّله، قبل وبعد صعود رياح «الربيع العربي» الذي فجر أزمتام محلية وإقليمية طاحنة وفتح مستقبل المنطقة على المجهول عبر إرهاب ممنهج (تحت عباءة الإسلام السياسي) ممول من الغرب بمساعدة بعض حكامنا العرب.

ها نحن بعد 24 عاماً على بدء مسرحية السلام الهزلية في المنطقة نقف «محلّك سر، لكن مع متغيرات كثيرة على الأرض حدثت وما زالت مستمرة عبر التوسع الاستيطاني وجدار الفصل العنصري الذي يلتهم أجزاء كبيرة من أرضنا في فلسطين، ناهيك عن الحصار والغارات وهم البيوت وتقليع وتجريف الأرض، وهي ممارسات لا تخفي على أحد وتتم تحت سمع وبصر ما يسمى بالمجتمع الدولي.

على نحو ممنهج، تتم محاولة احتواء السلطة الفلسطينية، عبر حلقة مفرّغة من المفاوضات الجوفاء التي فتح ستار الفصل الأول من مسرحيتها في المحادثات السرية في أوسلو عام 1991 وأقررت مؤتمر مدريد لم يلقَ ما سمي آنذاك: «مبدأ الأرض مقابل السلام»، إلى أن وقعت اتفاقية أوسلو في واشنطن عام 1993 وبدأت على إقامة ما يعرف حاليا بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ثم أوسلو 2 في عام 95، لتلتها بعدها بثلاث سنوات اتفاقية واي زيفر، ثم كامب ديفيد الثانية التي حمل الصهاينة والأميريكيون مسؤولية فشلها الجانب الفلسطيني الذي لم يكن ليجرؤ على توقيع اتفاق يقض من السيادة على القدس ويسقط حق عودة اللاجئين. ثم كانت «خريطة الطريق»، وكالعادة لم يتم الالتزام ببرنامجهما الزمني وتم التهرب بما نصّت عليه، وصولاً إلى مؤتمر «أنابوليس» الذي سعت واشنطن من خلاله إلى إحياء خطة خريطة الطريق، لكنها آلت في نهاية المطاف إلى الفشل المجهود نفسه.

الآن، تعاد الكرة مجدداً تحت وهم التسوية. وتكمن مفارقة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي أبلغ المشاور الأمين القومي الأميركي، استعداده للعودة إلى مباحثات التسوية مع الاحتلال فوراً، شرط تركيزها على قضية الحدود ووقف البناء في المستوطنات خلال فترة المفاوضات؛ والأدهى أنّ رئيس الوزراء الصهيوني تنجياهو أكد من ناحيته أنه لن يكون هناك أي «اتفاق سلام» من دون «الغاء حق العودة» للاجئين والاعتراف ب«يهودية» الدولة العبرية، إذ ليست لديه أي مسؤولية أخلاقية.

لم يبقِ هذا السلام الممنشود مجرّه وهم كبير كونه لا يمكن أنّ يلتقي مع الاحتلال والاستيطان، خاصة أنّ الحشود العرب لا يمكنون وبلاסף أوراق ضغط يمكن التعويل عليها، بل على العكس، ينصاعون للإملاءات والتنازلات، وبالتالي لن ينتج من هذه المفاوضات إلا مزيد من خيبات الأمل التي ابتلتنا بها على مدى ربع قرن.

لا أقل من أنّ نلعن صراحة، في ظل حالة اللاسلام واللامواجهة، رفضنا للمفاوضات لانها ليست سوى مضيفة للوقت، وبالتالي لا مخرج من حالة التردّي التي نعيشها إلا بانتفاضة شعبية ثالثة سلاحها الغضب، عبر فتح أشكال جديدة من الخيارات بما في ذلك المقاومة في مواجهة الاحتلال ومخططاته التي تهدف أيضاً إلى هدم الأقصى ليحل مكانه الهيكل الثالث المزعوم، في ظل صمت عربي وإسلامي مريب، ما شجع الصهاينة على التمدادي في كل ما يخططون له ويطمحون إليه.

نامل في أنّ تبقى المقاومة هي الحل المشروع حتى حد الاحتلال، لعلها تكون واحدة من أوراق القوة في ظل المفاوضات العينية التي لا طائل منها سوى إهدار مزيد من الوقت والجهد، وإعطاء شرعية لمن لا شرعية له، هذا إذا كنا ما زلنا نعتبر فلسطين هي قضيتنا المركزية الأولى.. ومن ثم يجب التمسك باللائات الثلاث «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف» وإن يضاف إليها «لا تفریط» من خلال برامج عمل فعالة ومقاومة حقيقية يُحسب لكل ما صنع، مع شطب كلمة النكبة من قاموسنا، إذ لن نجلس للرثاء بعد اليوم، لأن العودة حق مقدس، ولا يمكننا التنازل عن أرضنا فهي عرضنا الذي لا يمكن التفريط فيه.

✽ **مدير تحرير جريدة «العربي»**

آراء

المبارزة الرئاسية...

في الزمن الصعب!

■ **د. سلوى الخليل الأمين**

حين حصل لبنان على استقلاله من المستعمر الفرنسي، عبر نضال مرير شارك فيه جميع الزعماء اللبنانيين بمختلف أطرافهم ومناطقهم وتوجهاتهم السياسية، كُرّست رئاسة الجمهورية للطائفة المسيحية المارونية، برضا وتوافق اللبنانيين جميعا، على أنّ يتمّ انتخاب الرئيس لمدة ست سنوات، حيث لا تمدد ولا تجديد، بدليل ما حدث في عهد الرئيس بشارة الخوري حين تمّ العمل على إسقاط فكرة التجديد، لكن حدث لاحقاَ ما ليس في الحسبان، يوم مُدّد للرئيس الراحل إلياس الهراوي.

ها نحن نشهد حاليا الدائرة المغلقة التي يدور حولها جهابذة المجلس النيابي الكريم من عدم التوافق على الرئيس المقبل للبلاد، فهل يُعقل أنّ تدور مسألة اختيار رئيس الجمهورية في الكواليس الخارجية؟ ثم كيف تصبح باريس مجددا مرتبط بخينا؛ والدليل هذا السباق الأخير إلى باريس حيث هو موجود رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري، المحرّك الأساس لقوى 14 آذار، والوحيد الموج بتلقي كلمة السرّ الخضراء وإمرازها إلى فريقه السياسي. أضف إلى ذلك وجود وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في العاصمة المستقبيلة أيضا، والاجتماع به من باب الضرورات الملزمة، خاصة بعد إعلانه استعداد بلاده لاستقبال الوزير الإيراني محمد جواد ظريف للبحث في أمر العلاقات المستقبلية بين البلدين، علما أنّ لهدا القرار بحياته المطمعة بالرأي الأميركي الحريص على نزع فتيل النار في المنطقة، من باب التأكيد على أهمية الوصول إلى تفاهم مفيد مع إيران بشأن الملف النووي. هذا الأمر تعكس مجرباته على الملف اللبناني الداخلي، رغم اختراع رجال السياسة همدا المضمون الواضح الذي يدركه كلّ مواطن لبناني مهما تفاوتت مستويات إدراكه العقلي والفكري والسياسي.

لو نظرنا إلى الواقع اللبنانيي، وإلى النظام المشبه بالديمقراطي، لبدا للجميع أنّ عملية المبارزة الرئاسية التي تتمّ حاليا في هذا الزمن الصعب ليست محلبة الصنع، لذا يجب التوقف عند حيثيات القوانين والدستور والميثاق ومصلحة الوطن العليا لتحديد الشروط الملزمة بانتخاب الرجل الأفضل لتولي المنصب الأول في البلاد وهو منصب رئاسة الجمهورية الذي أعطى لفريق من المسيحيين هو فريق الموارنة، لكنه ليس حكرا لهم بطبيعة الحال، بل هو موقع رسمي يخض جميع اللبنانيين من دون تمييز بين مواطن وآخر.

لذاك، كيف يجوز لمن يتكلم عن انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية أنّ يسحذ المفهوم الطائفي الضيقّ، ويحصّر رئيس البلاد في دائرة الطائفة الضيقة من دون النظر إلى من يستحق الموقع بكفاءته السياسية والمهنية والوطنية والعلمية العالية؟ علماً أنّ معظم الكتل السياسية اللبنانية التي بدا واضحاً من خلال دراسة سلسلة الربّ والروابط في مجلس النواب، ومن خلال التباحث في شأن التمديد لرئيس الجمهورية ميشال سليمان في المحافل الدولية والعربية، أنّ كلا منهم يغني عن ليلاه، وأنّ الوطن في أجدناهم في آخر السطر من بياناتهم وتقاريرهم المرفوعة إلى دوائر القرار العليا في كلّ من واشنطن والرياض وباريس، بينما تبدو المسألة في الجانب الآخر محسومة منذ خطاب السيد حسن نصرالله الأخير، إذ بدا أنّ القرار اتخذ بهذا الشأن، وأن افتتاح الجنرال ميشال عون على تيار المستقبل ضرورة وطنية ملزمة من خلال قناعة تامة بالرّاي لا غنى في المرحلة المقبلة عن مشاركة الرئيس سعد الحريري في تولي عملية البناء في الدولة، كونه رئيس أكبر كتلك سني في البلد.

يبدو أنّ مرحلة المخاض الأخيرة قد تنتج ولادة سليمة، فالوطن بات على فوهة البركان، والحالة السياسية الدولية الفاعلة في المنطقة لن تسمح بانهياره، وعلى الجميع تجاوز خلافاتهم المبطنة بخوف بعضهم من البعض الآخر، فالهدوء هو الحالة المطلوبة عالميا، وما على رؤساء الكتل النيابية سوى التوافق على الرئيس المقبل للبلاد الذي سوف يحسمه أخيرا الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط والرئيس سعد الحريري الذي التوافق على الخروج بالوطن من دائرة القلق والانتهيار، بالإجماع السريع على انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية المرشح حكما الجنرال ميشال عون، للأسباب الآتية:

- الجنرال ميشال عون قائد عسكري سابق، يحسن ممارسة المعاهدات العسكرية والسياسية، صادق في تحالفاته وفي مخلصاته، فحين يقبل على التفاوض الخصم متلما مع الحليف أو الصديق، يفاوض بصدق القائد الذي يحترم القسم والشرف العسكري والوطني، لذلك لم يراوغ يوماً في اتخاذ المواقف الوطنية، بل كان دائم المجاهرة به في صمات وفكر. هذه المواقف الصريحة الواضحة هي من صفات المسؤول القوي الذي يتقن رسم الاستراتيججات المستقبلية الآيلة حكما إلى وضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار، وذلك ما بدا جليا بعد اتفاق الدوحة، لذلك فإنّ من يضع مصلحة المواطن والوطن فوق سائر الاعتبارات هو الرئيس القوي الجدير بالثقة ويتسلم الجمهورية الذي يستلزم التوافق الداخلي والنظرة الواقعية إلى تلقف الاستراتيججات الخارجية المستجدة كي لا يسقط الوطن في فوهة البركان.
- إنّ حلف الجنرال عون مع حزب الله لم يكن حلف الضعيف مع القوي، ولا حلف المصلحة الاستباقية، إنما كان حلف التعادل في النظرة المستقبلية إلى تكريس أهمية قيام دولة لبنانية قوية وعادلة وآمنة تحترم قدرات الفرد وكفائه، بغض النظر عن انتمائه الحزبي أو الطائفي أو المناطقي، من منطلق تكريس سياسة التغيير والإصلاح.
- بدليل أنّ المواقف السياسية، خاصة الداخلية منها، لم تكن بينها على مجرى توافق تام في كثير من القضايا التي حصلت، ومنها على سبيل المثال التمديد لولاية قائد الجيش، وسوى ذلك العديد.
- يمثل الجنرال ميشال عون أكبر كتكل نيابي مسيحي.

والحكم في لبنان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وهو الوحيد القادر مستقبلا على التفاهم مع سورية المتجدّدة التي سبقودها الرئيس بشار الأسد إلى برّ الأمان، عبر توافق روسي ـ أميركي أصبحت معطياته الإيجابية في مراحلها الأخيرة، وتبدو إيجابياته في حركة التواصل المائلّة في الأفاق بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية في إيران، علماً أنّ أولويات الاهتمامات الأميركية أضحت في مكان آخر.

ذاك ما تشهده الساحات السياسية المتبدلة والمتغيّرة، ويبدو أنّ الفراغ في رئاسة الجمهورية بات فعلا ماضيا، والمشهد اللمّي سيشهد انتخاب من يستحقّ فعلاً أن يكون رئيسا للجمهورية اللبنانية، وستتصرف الحكومة المقبلة إلى استخراج ثروة لبنان من النفط والغاز، كي ينتشل الوطن والمواطن بالتالي من الانهيار التام.